



تأييد لجنة الاستئناف لقرار لجنة الفصل

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
34/23	1159/ل/د/1/2013 لعام 1434هـ	1434/6/6هـ الموافق 2013/4/16م
رقم قرار لجنة الاستئناف	تاريخ صدور القرار	نوع الدعوى
684 ل. س/ 2013 لعام 1434هـ	1434/7/15هـ الموافق 2013/5/25م	مدنية
التصنيف الموضوعي		
العقود الخاصة المبرمة بين المتداولين		

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى لجنة الفصل بلائحة دعوى ضد المدعي عليه، جاء فيها أن المدعي عليه قام بعمل مساهمة في سوق الأسهم السعودية، وأخذ منه مبلغاً قدرة مئة وخمسون ألف ريال سعودي؛ للمتاجرة بها في سوق الأسهم السعودية، وبعد ذلك أعطاه أرباحاً لثلاثة أشهر، بعدها ذهب إليه مراراً لكي يحصل على حقوقه المالية لديه، إلا أنه ادعى أنه خسر في سوق الأسهم، ورفض إعادة الأموال، ولم يعطه ما يثبت ادعاءه لما زعمه من خسارة. ويطالب بإلزام المدعي عليه بإعادة أمواله وإيقاع العقوبة النظامية بحقه.

وقد أصدرت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قرارها رقم 1159/ل/د/1/2013 لعام 1434هـ، القاضي بعدم اختصاص اللجنة بنظر الدعوى.

وبعد تسلم المدعي نسخة من قرار لجنة الفصل في 1434/6/17هـ تقدم بمذكرة استئناف عليه، ذكر فيها أنه يطالب المدعي عليه برأس المال مع الأرباح، وليس برأس المال فقط، وأن التعامل بينه وبين المدعي عليه مبني على عقد يحصل بموجبه المدعي عليه على (35%) من الأرباح، وهذا عمل تجاري، وليس عملاً تطوعياً أو خيرياً، وأضاف أن محضر الاجتماع رقم (116) وتاريخ 1425/4/4هـ الصادر عن هيئة الخبراء بمشاركة مندوبين من وزارتي العدل والتجارة والصناعة أوضحوا فيه معنى الأعمال التجارية الأصلية البحتة، والأعمال التجارية بالتبعية، ومما جاء فيه في الصفحة رقم (3): "تنقسم الأعمال التجارية الأصلية (المحضة) إلى قسمين: 1. الأعمال التجارية المنفردة: وهي تلك الأعمال التي تعتبر تجارية ولو وقعت منفردة ومن شخص لا يحترف القيام بها بغض النظر عن صفته سواء كان تاجراً أم غير تاجر، وهذه المجموعة من الأعمال تشمل الشراء لأجل البيع، والأوراق التجارية، وأعمال الصيرفة والبنوك والسمسرة، وأعمال التجارة البحرية،..."، فيلاحظ أنه لم يشترط الإعلان، حتى يكون العمل تجارياً، والمدعي عليه قام بالمضاربة للعشرات وربما المئات من الأشخاص، وما قام به من توزيع للأرباح في البداية ما هو إلا إعلان تجاري هدفه إقناع الجمهور من الناس بخدماته في استثمار أموال الجمهور، وعليه فإن ما ذكرته لجنة الفصل



مشكوك فيه، وبالتالي يبطل الاستدلال به. وقد نصت المادة الخامسة من نظام السوق المالية في الفقرة (أ) البند رقم (4) على حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب. وعليه، فإن هذه الدعوى هي من اختصاص اللجنة؛ لأنها تقع ضمن نشاط السوق المالية؛ وذلك لأن تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها هو مسؤولية هيئة السوق المالية، بحسب المادة الخامسة الفقرة (أ) البند (2)، وما قام به المدعى عليه هو استثمار في سوق الأسهم، وهذا الاستثمار عمل تجاري تلحقه الربح والخسارة، وللتأكد من ذلك فلا بد من الدخول إلى محفظة المدعى عليه وحساباته والعمليات التي قام بها من اللجنة. وختم استئنائه بطلب نقض هذا القرار.

الأسباب

بعد اطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى، ودراسة القرار محل الاستئناف، وأسباب الاعتراض عليه، وحيث إن الاستئناف قُدم خلال الأجل المحدد نظاماً، فقد رأت اللجنة نظر الدعوى من الناحية الموضوعية. وحيث انتهت لجنة الفصل في قرارها المستأنف ضده إلى عدم اختصاصها بنظر الدعوى؛ إذ إن التعامل بين المدعي والمدعى عليه ليس فيه دلالة على اكتساب المدعى عليه الصفة التجارية التي تطلبها المادة (32) من نظام السوق المالية، فقد أورد المدعي في جلسة النظر ما يؤكد أن ثقته وعلاقته الشخصية بالمدعى عليه كانت السبب في إبرامه للعقد محل الدعوى، كذلك أورد المدعى عليه في الجلسة نفسها ما يؤكد أن المدعي حضر بنفسه وقدم أمواله بغرض استثمارها دون أن يسبق ذلك دعوة أو إعلان من المدعى عليه، ولم ينكر المدعي ذلك، وحيث لم يثبت لدى اللجنة أن المدعى عليه قام بالدعوة لتوظيف الأموال في الأوراق المالية، بإعلانه للآخرين، وحشهم على ذلك بصورة منظمة ودعاية تجارية ظاهرة، مما يخرج هذه الدعوى عن نطاق نظام السوق المالية، كذلك ثبت لها أن النزاع قائم على نشاط لا يخضع لأحكام نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ ولوائح الهيئة والسوق، وما لا يخضع لأحكام هذا النظام ولوائح التنفيذ ولوائح الهيئة والسوق لا يدخل في اختصاص هذه اللجنة طبقاً لحكم المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية، وتؤيد لجنة الاستئناف ما انتهت إليه لجنة الفصل من نتيجة بهذا الشأن. فلهذه الأسباب

قررت لجنة الاستئناف تأييد ما انتهى إليه قرار لجنة الفصل رقم 1159/ل/د/1/2013 لعام 1434هـ.